في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة وزير الإعلام

مجلس الوزراء يعبر عن عظيم الحمد والشكر لله بتماثل رئيس الجمهورية للشفاء

تجديد التقدير للمملكة العربية السعودية على الرعاية الكريمة التي حظي بها فخامة الرئيس

متابعات/ سبأ:

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة وزير الإعلام حسن احمد اللوزي.

وعبر المجلس في مستهل الاجتماع عن عظيم الحمد والشكر والمنة لله سبحانه وتعالى لتماثل فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للشفاء وسماح الأطباء له بالخروج من المستشفى مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور للنقاهة.. سائلا المولى عز وجل لبقية قادة الدولة والحكومة وكافة المسئولين المدنيين والعسكريين- الذين أصيبوا في الحادث الإرهابي والإجرامي الغادر والجبان الذي استهدفهم اثناء أدائهم صلاة الجمعة في مسجد دار الرئاسة - الشفاء العاجل والعودة الحميدة إلى ارض الوطن.

تحديد (17) سبتمبر القادم موعداً لبدء العام الدراسي الجديد في المدارس والجامعات

تثمين جهود رجال الجيش والأمن وأبناء أبين في تعقب عناصر الإرهاب

وجدد المجلس تقديره العالي للمملكة العربية السعودية الشقيقة ملكا وحكومة وشعبا على الرعاية الكريمة التي حظي بها فخامة الأخ رئيس الجمهورية وكبار قادة الدولة والحكومة في مستشفيات المملكة وما احيطوا به من رعاية واهتمام .. مؤكدا أن تلك الرعاية الكريمة من قبل خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، إنما تعكس الصفات القيادية والإنسانية الراقية والأصيلة وتجسد القيم العقيدية الإسلامية السامية ونبل المثل الأخلاقية العربية وكذا روح الإخاء الصادق والجوار الحميم الذي تتميز به المملكة العربية السعودية الشقيقة ملكا وواليا للعهد وحكومة وشعبا.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقارير وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والمهني حول التحضيرات الجارية لبدء العام الدراسي الجديد وذلك من الجوانب الإدارية والفنية.

وأقر المجلس بهذا الخصوص تحديد الموعد الرسمي لبدء العام الدراسي الجديد في المدارس والجامعات وكليات المجتمع والمعاهد الفنية والمهنية في السابع عشر من سبتمبر القادم.

وأهاب المجلس بهذا الشأن بالمجالس المحلية في أمانة العاصمة وعموم المحافظات والمديريات وكذا منظمات المجتمع المدني والفعاليات الشعبية وأولياء الأمور التعاون مع الوزارات الثلاث في تعزيز الأجواء الايجابية الكفيلة بانتظام العام الدراسي في الموعد المحدد لما فيه المصلحة العامة ومصلحة أبنائنا وبناتنا الطلبة الدارسين في مختلف المستويات الدراسية.

وشدد المجلس على الوزارات الثلاث اتخاذ الإجراءات القانونية المحددة في قانون الخدمة المدنية والتأمينات بحق جميع القيادات التربوية والتعليمية وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات والمعاهد الذين سيتخلفون أو سيتقاعسون عن أداء واجباتهم المهنية تجاه العلم والتعليم.

وفيما يتعلق بوضع المدارس التي تم استخدامها خلال فترة الإجازة الصيفية كمخيمات للنازحين جراء الحرب مع عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي في محافظة أبين وذلك في محافظتي عدن ولحج.. وجه مجلس الوزراء الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين العليا بإعداد دراسة متكاملة حول إقامة مخيمات نموذجية كاملة الخدمات للنازحين الذين ما زالت الظروف الاستثنائية تحول دون عودتهم إلى منازلهم كبديل للمدارس التي اتخذت كمقرات مؤقتة للنازحين، وعلى أن يتم تقديم الدراسة للمجلس في أسرع وقت ممكن وذلك على غرار مخيمات النزوح في محافظة حجة لنازحي صعدة، لما من شانه إفساح المجال أمام إعداد وتجهيز تلك المدارس لاستقبال الطلبة في الموعد المحدد لبدء العام الدراسي الجديد.

واستعرض المجلس التقرير المقدم من وزير الكهرباء والطاقة حول الإصلاحات الهيكلية المنفذة في قطاع الكهرباء والطاقة في الجوانب القانونية والتشريعية والبناء المؤسسي والتنظيمي.. وأكد المجلس على وزيري المالية والكهرباء اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدراج الموازنات المقترحة للمضي قدما بهذه الإصلاحات في موازنة العام القادم وبما يمكن من الارتقاء بأداء وكفاءة هذا القطاع الحيوي المهم.

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير الدولة أمين العاصمة حول نتائج الحصر الأولي للإضرار في المنشآت والمباني الخاصة بالمواطنين في منطقة حي الحصبة.. حيث أوضح التقرير انه تم تشكيل لجنة فنية لحصر الإضرار التى تعرضت لها منازل وممتلكات المواطنين في منطقة الحصبة بناء على أمر مجلس الوزراء رقم 40 لعام 2011م والتي باشرت عملها وبذلت جهودا كبيرة ومازالت مستمرة.

وبين التقرير أن اللجنة أنجزت ما يقارب 80 بالمائة من أعمال الحصر للمباني والمنشآت التجارية الخاصة بالمواطنين.. لافتا إلى اعتماد واستخدام أدوات القياس المختلفة للحصر لتقييم الإضرار وتحديد تكاليف إعادتها مع توثيقها بالصور الفوتوغرافية.

وحث المجلس اللجنة على استكمال بقية أعمال الحصر وبصورة سريعة والرفع بتقرير متكامل ونهائي إلى المجلس حول ذلك في اقرب وقت ممكن.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير الصحة العامة والسكان حول الوضع الصحي للنازحين من محافظة أبين والخدمات الصحية المقدمة لهم، والخطة العاجلة المقترحة لمواجهة احتياجات النازحين الصحية.

وتضمن التقرير تقييماً للوضع الصحي الناتج عن نزوح المدنيين من محافظة أبين وأهم المخاطر الصحية التي قد تواجه النازحين اثناء فترة النزوح، إضافة إلى الإجراءات المتخذة التي قامت بها الوزارة ومكاتبها في المحافظات لتلبية متطلبات واحتياجات النازحين الطبية وتقديم الخدمات العلاجية لهم.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي بشان التقرير السنوي لتطوير كتاب الإحصاء 2009م، حيث وافق المجلس على التقرير وأكد على كافة الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية ضرورة موافاة الجهاز المركزي للإحصاء بالبيانات المصدرية حتى يتمكن الجهاز من إصدار كتاب الإحصاء في التوصيات المحددة في برنامجه الزمني.

ووجه بتعزيز العوامل والمتطلبات الكفيلة بتمكين الجهاز من الاستمرار في تطوير كتاب الإحصاء باعتباره احد الوثائق الأساسية المعبرة عن كافة الأنشطة القائمة في اليمن بلغة البيانات والأرقام والتي تعد الأساس المعرفي عن الواقع القائم في مختلف المجالات واتجاهات ومستوى تطورها سنويا، والترويج لنشاط الاستثمار والتعرف على مصادر النمو في الجمهورية اليمنية، كما يعد محتواه الأداة الرئيسية لعملية التخطيط والتقييم لعملية التنمية.

وتتلخص أهمية التطوير المستمر لكتاب الإحصاء السنوي في ضرورة تحديث الآليات المناسبة المعتمدة لإنتاج البيانات الإحصائية في الجهات المصدرية المختلفة، والمراجعة الدائمة للآليات القائمة في جمع ومراجعة البيانات الإحصائية الواردة من الجهات المصدرية واقتراح المعالجات المناسبة لتطويرها لضمان الحد من التضارب في البيانات الإحصائية واستخراج بيانات تتمتع بمصداقية وثقة المستخدمين، إضافة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة لاستخدامها في عملية جمع ومراجعة وإخراج ونشر البيانات في الإصدار الجديد.

ويهدف تطوير كتاب الإحصاء السنوي إلى تأسيس قاعدة بيانات إحصائية شاملة وتأسيس آلية ومنهجية تدفق بيانات الكتاب سنويا من الجهات المصدرية بالأوقات المحددة، وكذا الحصول على بيانات صحيحة ودقيقة من مصادرها المختلفة وتوحيد المفاهيم لدى كافة الجهات المصدرية لتتواءم مع مايصدره الجهاز، إضافة إلى تلبية طلبات المستخدمين بمختلف اختصاصاتهم في الأوقات المناسبة.

وتضمن التقرير منهجية تطوير مشروع كتاب الإحصاء السنوي والمراحل والخطوات الإجرائية في التطوير، إضافة إلى الخطة والبرنامج الزمنى لانجاز كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009م والجداول المضافة والمستحدثة.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها في الجمهورية في ظل الأزمة الراهنة وما تبذله الأجهزة الأمنية المختلفة من جهود لتعزيز أجواء السكينة والاستقرار والحفاظ على الأمن العام والتصدي لمجمل الأنشطة الإجرامية والتخريبية والإرهابية التي تسعى إلى إقلاق سكينة المجتمع والإضرار بالوطن ومصالحه العليا.. مشيرا إلى الجرائم الجنائية والحوادث المرورية المبلغ عنها في عموم محافظات الجمهورية خلال الأسبوع الماضي وما أسفرت عنه جهود أجهزة الشرطة من تحريات ودوريات وحملات تفتيش للقبض على المتهمين في تلك الجرائم والحوادث.

وأبرز التقرير العمليات والمهام التي تنفذها الأجهزة الأمنية بالتعاون والتكامل مع القوات المسلحة لمقارعة ومطاردة فلول العناصر الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في محافظة أبين والتقدم المحرز في هذا الجانب بالتعاون مع أبناء المحافظة الشرفاء.

وحيا مجلس الوزراء الأعمال البطولية التي يقوم بها رجال القوات المسلحة والأمن والمواطنون الشرفاء من أبناء المحافظة في دحر فلول الإرهاب وكسر شوكة الإرهابيين الذين حاولوا يائسين إيجاد موضع قدم لهم في بعض مديريات هذه المحافظة الأبية والرافضة لأمثال هؤلاء المجرمين.. مثمنا النجاحات المتوالية في تصفية مديريات المحافظة من هذه الفلول القاعدية الإرهابية من قبل القوات المسلحة والأمن والتضحيات الجليلة التي يقدمونها في الذود عن امن الوطن والحفاظ على استقراره.

غرفة الأمانة تبحث سبل مواءمة التدريب والتأهيل لاحتياجات السوق

صنعاء / متابعات :

بحثت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أمس مع ممثلين من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وصندوق التدريب والتأهيل للقطاع الخاص و ممثلين من برنامج « استجابة « التابع لمنظمة USAED إمكانية مواءمة التدريب والتأهيل لاحتياجات سوق العمل في اليمن .

ودعا محمد محمد صلاح نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية جميع الجهات ذات العلاقة إلى فتح صفحة جديدة من العمل المشترك والشراكة لتدريب وتأهيل القوى العاملة ورفع مستوى قدراتها ومهاراتها التشغيلية بما يلبي متطلبات سوق العمل ويواكب التطورات والمتغيرات العالمية المستحدثة في كافة الأنشطة الاقتصادية .

وأشار إلى أهمية تنمية وتأهيل القطاع الخاص أفرادا وشركات ومؤسسات لرفع جاهزيتهم للتعامل مع الأزمات ومواجهة كافة المشاكل والتحديات التي قد تعترضهم خصوصا في هذه المرحلة الصعبة والحساسة التي تعيشها بلادنا.

وأضاف أن مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لا تواكب متطلبات سوق العمل واحتياجاته الأساسية.

من جانبه أكد عبد السلام الزبيدي الوكيل المساعد لقطاع المناهج بوزارة التعليم الفني ضرورة تحديد الاحتياجات المطلوبة من المهارات التي يحتاجها السوق وفق دراسات ميدانية علمية للسوق مشيرا إلى أهمية تعزيز العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص كشركاء عمل بما يلبي الاحتياجات الأساسية للسوق .

وناقش الاجتماع الذي حضره عدد من رجال المال والأعمال والمختصين في مجال التدريب والتأهيل عددا من المواضيع المهمة في مقدمتها أهمية تحديد وحصر احتياجات السوق من القدرات والمهارات الفنية والمهنية ، كما ناقش الاجتماع سبل تمويل برامج الصندوق التدريبية بالتعاون مع أصحاب العمل بعد عمل فرق متخصصة لدراسة وتقييم تأثيرات تلك البرامج على سوق العمل.

الجدير بالذكر أن نتائج دراسة خصائص سوق العمل المحلية للعام 2010 م أظهرت تزايد حجم عرض القوى العاملة بمعدلات تفوق الطلب والقدرات التشغيلية للاقتصاد الوطني حسب تقرير أعده قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.. الذي أشار إلى أن سوق العمل تراجع بالنسبة لعدد المشتغلين في القطاع الخاص في ظل ضعف العلاقة بين العمل والتخصص نظرا لافتقار السوق لفرص التدريب التطبيقية لتأهيل الخريجين.

وأوصى خبراء اقتصاديون بضرورة معالجة الاختلالات القائمة بشأن عدم مواكبة مخرجات التعليم والتدريب الفني والمهني لاحتياجات سوق العمل مشددين على ضرورة إيجاد شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص والقيام بخطوات عملية لمعالجة ذلك .

وطالبوا بإتاحة الفرصة لقيام مراكز تدريب تخصصية بدعم مشترك يتحمل القطاع الخاص مسؤولية الإشراف عليها من خلال كفاءات متخصصة لتأهيل الشباب وفقا لمتطلبات سوق العمل.

خضوع (19)ألف شحنة لإجراءات هيئة المواصفات خلال النصف الأول من العام الجاري

صنعاء / عبده سيف الرعيني :

اصدر تقرير إحصائي عن الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس تضمن انجازات النصف الأول من العام الحالي 2011م.

وفي تصريح قال الأخ وليد عبد الرحمن عثمان مدير عام الهيئة إن إجمالي الشحنات الواصلة إلى المنافذ خلال النصف الأول من العام الجاري التي خضعت لإجراءات الهيئة بلغ 19456 شحنة تم الإفراج منها عن 17327 شحنة فيما تم إعادة تصدير كميات 8056 كيساً وكرتوناً مخالفة من الشحنات الواصلة إلى بلد المنشأ وإتلاف نحو شحنة كاملة من السلع المستوردة المخالفة للمواصفات الوطنية .

وأكد أن تقارير التقييم للمنتجات المطابقة للمواصفات وصلت إلى نحو 760 تقريراً فيما بلغ عدد التقارير غير المطابقة نحو 381 تقريراً كذلك تم منح وتجديد شهادة ممارسة التصنيع الجيد لـ15 شهادة للمنشآت الوطنية ومنحت 31 وثيقة تسجيل لمختلف المنتجات المحلية والمستوردة ونفذ 637 نزولاً ميدانياً للتفتيش والرقابة على الجودة.

ومضى مدير عام الهيئة إلى القول: وفيما يخص الرقابة على المقاييس والمصوغات وأجهزة الوزن والكيل والقياس فإن إجمالي المحلات التي تم النزول إليها بغرض الرقابة والتفتيش بلغت 97 نزولاً ميدانياً تم فيها معايرة 3590 ميزاناً متنوعاً (تجاري – إلكتروني – كتل أطوال) ومنح 17 شهادة معايرة موازين وضبط ومصادرة 96 ميزانا مخالفا.

فيما تم ضبط 45 مخالفة في مجال المقاييس والمصوغات. لافتاً إلى أن إجمالي المشغولات الذهبية المستوردة والمحلية الخاضعة لإجراءات الهيئة بلغت 490.85 كغ تم سحب 387 عينة للفحص نتج عنها 352 عينة مطابقة للعيارات القانونية، فيما بلغت كمية المشغولات المخالفة التي تم كسرها 2648.5 جرام ووصلت كمية السبائك الذهبية والفضية المصدرة والخاضعة لإجراءات الهيئة 3324.86 كغ.

وفي مجال الفحص والاختبار والتحليل أشار عثمان إلى أن إجمالي الفحوصات والاختبارات لمختلف المنتجات والسلع الغذائية والصناعية وصل إلى 3317 عينة وفيما يخص عدد المخالفات المضبوطة من قبل الشئون القانونية بالهيئة فقد بلغت نحو 210 مخالفة تم اتخاذ الإجراءات بشأنها وفقاً للقانون وإحالة 22 مخالفة إلى النيابة العامة